

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Souq Al Arabia
DATE:	29-November-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	50,000
TITLE :	Arab Common Market presents the outline of the Ministry of Petroleum's future plan...and sector development mechanisms to create a positive investment climate
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Magdy Ebeid

«السوق العربية المشتركة» تستعرض ملامح الخطة المستقبلية لوزارة البترول.. وآليات تطوير القطاع لخلق مناخ استثماري إيجابي

مليون دولار بما يعادل ١.٦ مليار جنيه، ووفقاً لتقارير استراتيجيات البحث والاستكشاف التي تم وضعها، فإن هذه التجهيزات تشمل مناطق شمال غزالات، وجنوب غرب وامتياز حورس، منطقة ستر ودر ٢ جنوب غرب ميلة، شمال غرب جندى منطقة شرق أوسا، غرب كاسية، وغرب الداحة، وتتضمن المخطط من الشركات العاملة في مجال النفط والغاز على صعيد الاستثمارات في مصر، حيث قدرت استثمارات الشركات بـ ١٢٧ مليون دولار.

محاور القطاع على شكل خمس اتجاهات: وزارة البترول للنفط والتوزيع أن الوزارة تملك على ٤ محاور جديدة للنضال على شكل خمس الاتجاهات البترولية والتأهيل من حيث التجهيزات من خلال القطاع من البترول، حيث تملك الوزارة حالياً بتقدير هذه المحاور وهي: المحور الأول مشروع إحكام الرقابة على الشركات من خلال تنفيذ نظام الأوامر، تلك المنظمة على محطات التوزيع وتمتد امتداد المحطات من البترول وأهمها تلك التي تتبع شركة GBS ويتم تزويدها في سيارات نقل المنتجات البترولية سواء المحلولة للشركات العامة أو المحلولة لقوانين النقل.

وأشار المهندس محمد عثمان عبيد، وكيل لقطاع البترول العربية المشتركة إلى أن المحور الثالث يشمل زيادة عدد محطات توزيع المنتجات البترولية في جميع المناطق بما يتواءم مع ظاهرة التكدس والازدحام أمام المحطات، والمحور الرابع زيادة السعة التخزينية في المحطات لتأدية مهمة إمداد البترول على المستوى الوطني.

وأكد وكيل وزارة البترول أن المحور الخامس يشمل تطوير وصيانة محطات التوزيع، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

وأشار المهندس محمد عثمان عبيد، وكيل لقطاع البترول العربية المشتركة إلى أن المحور الثالث يشمل زيادة عدد محطات توزيع المنتجات البترولية في جميع المناطق بما يتواءم مع ظاهرة التكدس والازدحام أمام المحطات، والمحور الرابع زيادة السعة التخزينية في المحطات لتأدية مهمة إمداد البترول على المستوى الوطني.

عمرو مصطفى: مصر مؤهلة لتكون مركزاً إقليمياً للطاقة
عثمان عجيبة: ٤ محاور جديدة للقضاء على مشاكل نقص المنتجات البترولية
محمد المصري: الإصلاح أثمرت في خفض مستقطات الشركاء الأجانب إلى النصف



شريف سوسة: اتخذنا عدة تدابير لتكثيف وسرعة تنفيذ الأنشطة الاستكشافية والإنتاجية

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

دعم الطاقة خلال فترة تتراوح بين ٦-٥ سنوات. أن تنفيذ المرحلة الأولى بتجارب أكثر توازناً، وأبعد، في إصلاح سوق الغاز حيث تمت الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمي بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية لهذا القطاع، بالإضافة إلى تحويل مصر مركزاً محورياً رئيسياً للطاقة خاصة وأنها تمتلك كافة المقومات للقيام بهذا الدور، مديحاً أنه يتم حالياً اتخاذ إجراءات لإنهاء الإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الاسواق الخارجية، وتوسيع نطاق الخدمة، وتطوير وصيانة محطات التوزيع لتوسيع نطاق الخدمة.

مجدى عبيد

مجدى عبيد

مجدى عبيد

مجدى عبيد

مجدى عبيد

مجدى عبيد

مجدى عبيد